



---

## تقرير مرحلي عن البرنامج الخاص لتنمية أفريقيا

---

الدورة الثلاثون للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري  
(أنقرة، تركيا، 7-8 مايو 2014م)

## تقرير مرحلي

### عن البرنامج الخاص لتنمية أفريقيا

أنشئ البرنامج الخاص لتنمية أفريقيا نتاجاً عن برنامج العمل العشري للأمم، والقمة الإسلامية غير العادية الثالثة التي عُقدت في مكة المكرمة في ديسمبر 2005م، واستراتيجية البنك الإسلامي للتنمية والتزامه بدعم أفريقيا. وأُطلق البرنامج رسمياً بعد اعتماده في الاجتماع الوزاري الذي عُقد في داكار، السنغال في شهر يناير من العام نفسه. وجاء البرنامج خلفاً لبرنامج آخر مماثل هو "إطار البنك الإسلامي للتنمية للتعاون من أجل أفريقيا" (إعلان واجادوجو) الذي نفذته البنك لصالح الدول الأفريقية جنوب الصحراء في الفترة من 2003 وحتى 2007م. وُحُدِّد الأفق الزمني للبرنامج بخمس سنوات (2008-2012م) مع أهداف تمويلية كمية ومتكاملة. ويُعدّ البرنامج إعادة لتأكيد عزم البنك على أن يكون شريكاً فعالاً في تنمية أفريقيا.

خصّصت مجموعة البنك الإسلامي للتنمية 4 مليارات دولار أمريكي على مدى خمس سنوات (1429-1433هـ/2008-2012م) لتمويل البرنامج الخاص لتنمية أفريقيا، بالإضافة إلى 8 مليارات دولار أمريكي يتم تعبئتها من شركاء إئمائيين آخرين. وتدعم المؤسسات التابعة لمجموعة البنك هذا البرنامج وهي تحديداً: البنك الإسلامي للتنمية، وصندوق التضامن الإسلامي للتنمية، والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات.

تتمثل أهداف البرنامج الخاص لتنمية أفريقيا في الإسهام الفعّال في مكافحة الفقر، وتحقيق نمو اقتصادي مستدام، وتعزيز التكامل الإقليمي. وللبرنامج خمسة قطاعات ذات أولوية، وأنشطة مشتركة. أما القطاعات ذات الأولوية فهي: الزراعة والأمن الغذائي، والمياه والصرف الصحي، والطاقة، والبنية التحتية للنقل، والنظام التعليمي وإدماج الشباب في مجالات العمل، والصحة ومكافحة الأمراض السارية.

## تنفيذ البرنامج الخاص لتنمية أفريقيا

تعمّق تنفيذ هذه المبادرة، الذي يبلغ مداه الزمني خمس سنوات (2008-2012م)، في 1434هـ (2013م)، عندما انتقل البرنامج من مرحلة الاعتماد إلى مرحلة التنفيذ. فمن إجمالي التمويلات التي أُعتمدت وبلغت 5,01 مليار دولار أمريكي، صرفت مجموعة البنك 472 مليون دولار أمريكي لصالح 22 مستفيداً من الدول الأعضاء في البرنامج في عام 1434هـ ليصل مجموع السحوبات إلى 1,6 مليار دولار أمريكي (31,6٪ من إجمالي التمويلات المعتمدة). ومن مجموع السحوبات، بلغت التمويلات المقدمة من البنك للمشاريع 317 مليون دولار أمريكي (67٪)، تليها التمويلات التي قدمتها المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص لمشاريع القطاع الخاص التي بلغت 17 مليون دولار أمريكي، ثم تمويلات التجارة المقدمة من المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة التي بلغت 133 مليون دولار أمريكي، 5,22 مليون دولار أمريكي من صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف. هذا بالإضافة إلى إصدار المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات تغطية تأمينية بمبلغ 640 مليون دولار أمريكي.

بلغت التمويلات التي صرفتها مجموعة البنك لصالح 22 دولة عضو في البرنامج عام 1434هـ 472 مليون دولار أمريكي. وبذلك يكون مجموع السحوبات (1429-1433هـ) 1,6 مليار دولار أمريكي (أي 31,6٪ من إجمالي التمويلات المعتمدة التي بلغت 5,007 مليار دولار). وطراً تحسن تزايد نسبته عن 22٪ خلال عمر البرنامج الذي يبلغ 5 سنوات. وكانت السحوبات خلال عام 1434هـ هي الأعلى في السنوات الخمس، إذ بلغ المتوسط 285 مليون دولار أمريكي، ما يعكس الاهتمام المتزايد لتنفيذ البرنامج والسحوبات خلال عمر البرنامج. وكانت تفاصيل مجموع السحوبات في عام 1434هـ على النحو التالي:

■ سحب مبلغ 317 مليون دولار أمريكي (67٪) لمشروع ممول من البنك، ويفوق ذلك ضعف متوسط التمويلات المعتمدة لخمس سنوات (115 مليون دولار أمريكي).

■ صرفت المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص 17 مليون دولار أمريكي لصالح ثلاث من الدول الأعضاء في البرنامج هي موريتانيا، ونيجيريا، والسودان، ليصل إجمالي

السحوبات إلى 152 مليون دولار أمريكي (أي 65٪ من مبلغ 233 مليون دولار  
أُعتمد في إطار البرنامج).

■ صرفت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة 133 مليون دولار أمريكي لصالح  
أربع دول أعضاء في البرنامج هي: جامبيا، والنيجر، ونيجيريا، وموريتانيا، ليصل مجموع  
السحوبات إلى 517 مليون دولار أمريكي.

■ في الوقت نفسه، أصدرت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات  
غطاءً تأمينياً بقيمة 640 مليون دولار أمريكي لصالح 9 دول أعضاء في البرنامج  
هي: الكاميرون، وكوديفوار، وجيبوتي، والغابون، وجامبيا، ومالي، وموريتانيا، والسنغال،  
والسودان.

■ وبالمثل، صرف صندوق تميمير ممتلكات الأوقاف 5.25 مليون دولار أمريكي ليصل  
مجموع السحوبات إلى 18 مليون دولار أمريكي (24٪ من إجمالي تمويلاته المعتمدة  
التي بلغت 81 مليون دولار أمريكي).

بالنسبة للتوزيع القطاعي، كانت السحوبات إلى حدّ ما متزامنة مع العقبات الكأداء، والتحديات  
المتعلقة بالأولويات الإنمائية في دول البرنامج – مثل العجز في الطاقة الكهربائية، وتدني الإنتاج  
الزراعي عن المستوى المطلوب، وتحديات التنمية البشرية. وحُصّص أكثر من نصف السحوبات  
(52٪) لتنمية البنى التحتية. وحُصّص أقل من ثلث السحوبات بقليل (30٪) للتنمية الزراعية،  
أما السحوبات للقطاعات الاجتماعية فتوزعت على النحو التالي: 5٪ للتعليم، و3٪ للصحة.  
وعلى صعيد السحوبات القطرية، كان نصيب موريتانيا الأكبر (140 مليون دولار أمريكي)،  
يليه السودان (80 مليون دولار أمريكي)، يليه في مركز بعيد السنغال، ومالي (40 مليون دولار  
أمريكي لكل منهما)، ثم نيجيريا (نحو 23 مليون دولار أمريكي).

وعلى صعيد التوزيع القطاعي (باستثناء تمويلات المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان  
الصادرات)، فإن أكثر من نصف السحوبات (52٪) من نصيب تطوير البنية التحتية، بينما  
كان الثلث (30٪) للتنمية الزراعية، و5٪ لمشاريع التعليم، و3٪ لمشاريع الصحة. في الوقت  
نفسه، يضطلع فريق من الاستشاريين بإجراء تقييم للبرنامج الخاص لتنمية أفريقيا حيث يعدّ جرداً

تفصيلياً للإنجازات مقابل المخرجات المتوقعة لمشاريع البرنامج، وأيضاً استعراض تنفيذ البرنامج على أرض الواقع، وتوثيق الدروس لتنفيذ أكثر فعالية لبرامج البنك في أفريقيا مستقبلاً.

## النتائج المتوقعة من البرنامج

إن المؤمل من البرنامج، وقد نُفذت جميع المشاريع المعتمدة بموجبه بنجاح واتقان، أن يُسهم في إزالة بعض العقبات الكأداء التي تعترض بعض الدول الأعضاء، ومنها العجز في البنية التحتية، وتدني الانتاج الزراعي عن المستوى المطلوب، والخدمات غير الملائمة في القطاع الاجتماعي. وتشمل المخرجات المتوقعة ما يلي: في قطاع البنية التحتية: تشييد أو تحديث أكثر من 2500 كيلومتر من الطرق في 13 دولة عضو، بالإضافة إلى مطارين جديدين أُعتمدا للسودان والسنغال، إضافة إلى انتاج 900 ميقات من الطاقة الكهربائية في ست دول أعضاء، وزيادة توفيرها لأكثر من 40000 منزل (نحو ربع مليون نسمة، بمعدل 6 أشخاص في كل أسرة)، ومدّ نحو 700 كيلومتر من خطوط الكهرباء. وبفضل مشروع الشبكة الداخلية الإقليمية للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAN) تضاعف اشتراكات المواطنين في جامبيا، وسيراليون في الموجات ذات النطاق العريض 13 مرة، وتضاعف عدد مستخدمي شبكة الانترنت إلى 6 أضعاف، ومدّ نحو 1500 كيلومتر من شبكة الألياف الضوئية. كما سيوفر الدعم المقدم لقطاعي المياه والصرف الصحي أكثر من 200000 متر مكعب من المياه لأكثر من 50000 أسرة.

في الوقت نفسه، وعلى صعيد التنمية البشرية، تشمل المخرجات المتوقعة إنشاء أكثر من 325 مدرسة ابتدائية وثانوية وأكثر من 1000 فصل دراسي وتزويدها بالأجهزة والمعدات. هذا بالإضافة إلى إنشاء 3 كليات فنية، و8 كليات جامعية وتزويدها بالمعدات والأجهزة للتصدي لمشكلة البطالة في أوساط الشباب، وتحسين نوعية التعليم، وتشييد أكثر من 400 فصل مدرسي في 120 مدرسة قرآنية جديدة لخدمة أكثر من 5000 طالب، أغلبهم من البنات والطلاب من عائلات فقيرة في كل من النيجر، وجامبيا، والسنغال، ونيجيريا. وإنشاء 10 مستشفيات، و120 عيادة، ومراكز صحية، ومراكز رعاية صحية، وارتفاع عدد الأسر إلى 1200 سرير. يضاف إلى ذلك توفير مليون ناموسية متينة معالجة بمبيدات الحشرات لمكافحة الملاريا، وتدريب أكثر من 20 طبيباً و500 من طلبة أمراض القلب، والفنيين الطبيين، وفنيي العيون لتعزيز القدرة على تقديم خدمات رعاية صحية جيدة. بالإضافة إلى ذلك، يتوقع توفير معدات طبية لمراكز القلب، والجراحة، والمختبرات الطبية.

أما في قطاع الزراعة، فيتوقع استصلاح وزراعة 800000 هكتار من الأراضي بما في ذلك الأراضي الهامشية، بالإضافة إلى تشييد 8 إلى 10 مستودعات استراتيجية لتخزين الحبوب للمساعدة على تخفيف انعدام الأمن الغذائي، وإنشاء نحو 5 إلى 6 من مختبرات التربة والبذور وتحديثها ورفع كفاءتها لدعم الأبحاث الزراعية.

وإلى جانب البرنامج الخاص لتنمية أفريقيا، تُنفذ مجموعة البنك مبادرات مكّملة لتحقيق نتائج إنمائية طيبة وواسعة النطاق مثل برنامج التعليم ثنائي اللغة، وبرنامج المكاسب السريعة لاستئصال الملاريا، ومكافحة العمى، وإعلان جدة بشأن الأمن الغذائي. وكانت نتائج هذه البرامج باهرة تراوحت بين زيادة أعداد الطالبات المسجلات في المدارس في تشاد والنيجر ضمن برنامج التعليم ثنائي اللغة، وإعادة البصر إلى نحو 9000 مريض بعد عمليات إزالة المياه البيضاء في 8 دول أعضاء هي (بنين، بوركينا فاسو، الكاميرون، تشاد، جيبوتي، غينيا، مالي، النيجر). كما استهدف إعلان جدة التنمية الزراعية، والانتاج الغذائي للقضاء على موجات شح الغذاء المتكررة التي تضرب الدول الأعضاء في أفريقيا. ويتصدى الإعلان للعقبات الكبيرة التي تعترض القطاع الزراعي، بما في ذلك قلة الاستثمارات العامة والخدمات.

### التقييم والخطوة التالية

يجري حالياً تقييم البرنامج الخاص لتنمية أفريقيا. وكُلّف استشاريان (موظف متقاعد من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، هو رئيس الفريق الاستشاري، وموظف متقاعد من البنك الإسلامي للتنمية) وهما حالياً في مهمة ميدانية للأسابيع الثلاثة المقبلة، وسيزوران مالي، والنيجر، وموريتانيا، وسيراليون، وأوغندا، والسودان. وفي وقت لاحق سيزوران تشاد، وغينيا، وكوديفوار. ويتوقع أن يصدر التقرير النهائي للتقييم بنهاية شهر مايو 2014م. وسيستفاد من نتائج التقرير في البرامج المستقبلية للبنك ولا سيما في أفريقيا. وعقب اكتمال التقييم والتنفيذ الفعّال للبرنامج الخاص لتنمية أفريقيا، تعزم مجموعة البنك إطلاق برنامج آخر لتنمية أفريقيا.

\*\*\*\*\*